٤٢٩٢
97350

نبراس العقول

في تحقيق القياس عند علماء الأصول

﴿ لمؤلفه ﴾

﴿ الفقير اليه : عيسى منون ﴾
شيخ رواق الشوام
والمدرس بالقسم العالى للجامع الأزهر الشريف

جامع الأزهر
كلية الشريعة
محمد حسين أوضيا

الجزء الاول

« عنيت بتصحيحه ونشره »

إدارة الطباعة المنيرية
لصاحبها ومديرها محمد منير عبده اغا الدمشقي

﴿ الطبعة الأولى ﴾

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

مطبعة التضامن الأخوى { لصاحبها: (حافظ محمد داود) بسيدنا الحسين
بشارع كفر الزغاري عطفة الشماع نمرة ٨ بمصر

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك اللهم ياذا الجلال والجمال * يا مبدع الكائنات على غير مثال * خلقت الخلق لحكم بالغة * وأفضت عليهم نعمك السابغة * فميزت بنى الانسان * من بين أفراد الحيوان * بالعقل والتدبير * والتمييز والتفكير * ومع هذه النعمة العظمى لم تتركهم سدى * يموج بعضهم فى بعض على غير هدى * بل بعثت لهم الرسل الكرام * وختمتهم بسيد الانام * وجعلت لكل أمة منهم شرعة ومنهاجا * وختمتها بالشريعة الغراء فكانت من بين الشرائع سراجا وهاجا * تلك الشريعة التي لا يقاس بها شريعة ولا يعاد لها نظام * لانك قد تفضلت فجعلتها صالحة لكل زمان ومكان شاملة لجميع الانام *

ونشكرك جعلتنا من خدام هذه الشريعة السمحة * وتفضلت علينا وشرفتنا بهذه المنحة * ووفقتنا لأن نجد ونجتهد مع الاحكام فى الوصول الى محصول أصولها ومجموع فروعها * وأن نبالغ في الكد مع تتبع البرهان والسير على المنهاج السوى لمعرفة مناط أحكامها والوقوف على أسرارها وحكمها * ومحضت لنا حب الاتباع * وبغض الابتداع * فسلكنا سبيل الأئمة الاخيار * وأعرضنا عن مسالك المبتدعين الاشرار * فاكتفينا بالوقوف على سر استنباط أئمتنا للفروع من الاصول . لما وجدنا قياس غيرهم عليهم مع قيام الفارق غير مقبول * نشكرك شكراً لا يفى بنعمك * ولا يكافىء مزيد عطائك *

ونصلي ونسلم على نبيك محمد صفوة العرفان * وخلاصة عدنان * نبي الرحمة * وهادي الامة * الداعى الي سبيلك بالحكمة * والمبين لاسرار ما أنزلت من كتابك المحكم * والناشر لأنوار شريعتك التي أزالت ما على القلوب من الظلم * من أرسلته رحمة للعالمين * حتى لا يكون لهم حجة لديك يوم الدين * وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين المبرئين من دنس الذنوب * الذين سلكوا مسالك الحكمة فى استخراج عال العناد من القلوب * وعلى من تبعهم من الأئمة المجتهدين الذين قاموا باعلاء منار الدين * وبذلوا غاية الوسع فى تحرير قواعد الشريعة وتنقيح مقاييسها * واستنباط فروعها من أصولها وتدوينها * صلاة وسلاما دائمين متلازمين الى يوم الدين *

(وبعد) فان أحق ما سهدت له العيون وترك لاجله طيب المنام * وأولى ما هجرت له المضاجع وكفت النفس فى سبيل الوصول اليه عن لذيذ الطعام * هو الاشتغال بالعلوم . والترقي فى درج الفهوم * إذ هى سلم الوصول * الى تثقيف العقول . والمصباح . لطريق الفلاح . وهى المضمار . لكسب الفخار . لاسيما علوم الشريعة المقدسة الطاهرة . التي هى الوسيلة العظمى لسعادة الدنيا والآخرة . فانها محط الرحال . ومطمح أنظار الرجال . وهى الاحق باستيعاب الازمان فى تحريرها * والاجدر بعناية أولى الرغبات فى تحصيلها .

ولما كان علم أصول الفقه منها لتلك الشريعة أساسا . وللوقوف على أسرارها وحكمها نبراسا * وكان القياس أدق مباحثه وأصعبها مراسا * وأكثرها اشتباها وأشدها التباسا . لا يسبر غوره الا الحذاق المتقنون . ولا يلم شمله الا المحققون المطلعون . كان أجدر بمزيد الرعاية . وأحرى بمضاعفة العناية . وأولى بمتابعة العمل . من غير سآمة ولا ملال *

ولما كنت ممن عهد اليه من قبل رياسة الجامع الازهر تدريسه لطلاب شهادة العالمية في كتاب منهاج الاصول . وشرحه للامام جمال الدين الاسنوى

المسمى نهاية السول . وكان المتن فى إيجاز . يكاد يصل الى حد الالغاز . والشرح من السهل الممتنع بحسب اختلاف الانظار . فانه ظهراً واضحا وبطنا حارت فى ادراكه النظار . وهما مع ذلك لم يستوعبا مباحث القياس ولا مسائله المهمات . ولم يشتملا على كثير من أدلة المسائل وما قد يرد عليها من الاعتراضات وكان الطلاب لانهم فى معرض الامتحان فى حاجة شديدة الى إيضاح تلك المسائل * وتحريرها تيك الدلائل * استخرت الله تعالي وفوضت الامر اليه . وطلبت منه التوفيق للاعتماد عليه . واستفرغت الوسع مع اشتغال البال وقلة البضاعة . فجمعت ما وقفت عليه من أصول الكتابين وغيره من كتب الاصول وحررت مسائل القياس بقدر الاستطاعة * وجمعتها فى كتاب مستقل لم أجعله شرحا لهذين الكتابين ولا حاشية عليهما . بل هو شرح لمسائل القياس يستعين به الطالب علي فهمها وفهم غيرهما . ومع ذلك فقد تعرضت لكثير من عبارات شراح المنهاج خصوصا الشارح الاسنوى بالجرح والتعديل . والتفريع والتأصيل .

واني لم آل جهداً فى تحقيق المسائل وتحريرها * وتخريجها من أصولها وتنقيحها . مع جمع بين المتناسبات . وضم للأشباه والنظائر الى بعضها بعد ان كانت فى الكتب متفرقات . كما أني لم أدخر وسعا فى نقل المذاهب من أصولها . والجمع بين الاقوال المختلفة فى حكايتها . وكذا فى تحرير مواضع النزاع . بعد أن ذكرت في الكتاب على وجه مشاع * وقد أكثرت من مناقشة الادلة فى كثير من المواضع بالسؤال والجواب . لقصد تمرين الطلاب . والتزمت في ذكرها أن تكون علي قوانين المنطقيين . وان لم ألتزم في البحث غالبا أصول الجدليين . لأنها في هذا الزمن من غير حق مهجورة . مع أنها تجعل دائرة النزاع محدودة محصورة .

كل ذلك مع توضيح العبارة . والاعراض عن طريق الرمز والاشارة * فلم أبال بالاظهار . فى مقام الاضمار . ولا بالتصريح * فى محل التلويح . ولا بالتطويل

فى مكان الايجاز . ولا بالحقيقة فى مقام المجاز . إذ المقصود منه إيضاح المسائل بأجلى بيان . لا إظهار البراعة فى البيان .

وذلك دأب السادة المتقدمين من أرباب التأليف . على خلاف ما جرى عليه المتأخرون فى التصنيف . فانهم سلكوا طريق الابداع فى جمع المسائل بالعبارات المختصره . فأدخلوا تحت (والا) من الصور المتكثرة . ما عجزت عن ضبطه الافاضل . وحارت في لم شمله الفطاحل . حتى شغلوا من بعدهم من العلماء في فهم كلامهم . والوقوف على مرامهم . وحملوهم على الاعراض عن تحقيق مسائل الفنون . وقصر همهم على فهم الشروح والمتون . فكانت هي المضمار الذى تتسابق فيه الفحول . ومحك الانظار الذى تتبارى فيه العقول .

ولست أقصد بهذا الحط من مقامهم . والطعن فى فضلهم والنيل من كرامتهم * فان لهم على ما صنعوا عذراً مقبولا . وسببا معقولا . رأوا من فساد الزمان إعراض الناس عن المطولات . وانكبابهم على المختصرات . فاضطروا لجعلها جامعة لمقاصد العلوم . مستوعبة لمهمات الفنون . فجزاهم الله عن الاسلام والمسلمين خيراً . ونفعنا بهم وبعلومهم وزادنا واياهم على ما صنعنا أجراً . ووفقنا لاخلاص النية . وسلامة الطوية . وجملنا بحسن الآداب . مع من سبقنا ومن عاصرنا من مشايخنا واخواننا الافاضل ذوى الالباب . اللهم آمين .

هذا واني أرجو ممن نظر فى هذا الكتاب أن ينظر فيه بعين الانصاف . ويعرض عن طريق الاعتساف . فانه لا يخلو كلام من خلل . الا كلام من عصمه الله من الزلل . خصوصا واني لم أقصد بعملي هذا الا نفع الطلاب . واعانتهم على فهم ذلك الكتاب . وأن يكون لهم عدة فى مواقف الامتحان . أسأل الله الكريم . رب العرش العظيم . أن يسهل لهم سبيل النجاح * وأن يوفقهم لطريق الفلاح . وأن يهديهم بعد ذلك طريقا سويا . وأن يجعل سعيهم لجنى ثمرات عملهم مرضيا . مع حفظ كرامة العلم وأهله . وصون الوجه عن اراقة مائه . اللهم آمين .

وقد سميته (نبراس العقول . فى تحقيق القياس عند علماء الاصول) وحصرته فى مقدمة وثلاثة أبواب وخاتمة .

فالمقدمة فى تحقيق معنى القياس لغة واصطلاحا . (والباب الاول) فى حجيته وذكر مذاهب المخالفين فيها وأدلتهم وشبههم . (والباب الثاني) فى أركانه . (والباب الثالث) فى أقسامه . والخاتمة فى مسائل تتعلق به . أسأل الله تعالى أن ينفعنا به وأن يثيبنا على عمله انه سميع قريب مجيب وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم .

﴿ تمهيد ﴾

وقد رأيت قبل الشروع فى المقصود أن أمهد لمباحث القياس بما يشعر بخطره وعظم شأنه تنشيطا للناظر فيه . وحثا له على أن يشمر عن ساعد الجد والاجتهاد حينما يقصد الى الاحاطة بأطرافه . وحملا له أيضا على أن يعطيه من العناية مايتناسب مع دقته وانتشار مباحثه . وقد استمددت بعض ماسأذكره فى هذا التمهيد من كتاب البرهان لامام الحرمين رضي الله عنه فاقول :

القياس ميدان الفحول . وميزان الاصول . ومناط الاجتهاد . ومنبع الآراء . اليه المفزع اذا فقدت نصوص الشرائع . وظن ضيق المسالك وانسداد الذرائع

اذا أعيا الفقيه وجود نص * تعلق لامحالة بالقياس

والقياس منه يتشعب الفقه وبه تعرف أساليب الشريعة ويوقف على أسرارها ودقائق حكمها البديعة . اذ هو المرشد لعلل الاحكام . والوسيلة الى الاحاطة بمقاصد الشريعة الغراء من جلب المصالح ودفع المفاسد عن الانام . تلك المقاصد التي شرع الله سبحانه وتعالي وله الحمد والمنة لأجلها الاحكام . تفضلا منه واحسانا على عباده ليس على سبيل الوجوب والالزام . كما يأتي تحقيقه وتوضيحه فى موضعه إن شاء الله تعالى .

والقياس أيضا هو الاصل الوحيد المختص بتفاصيل أحكام الوقائع من غير أن يقف عند حد أو يصل الى نهاية . اذ من المعلوم أن الوقائع التي يتوقع وقوعها لاتنتهي وأن كل واقعة لاتخلو عندنا قطعا عن حكم متلقى من أصل من أصول الشريعة . والقياس وما يتعلق به من وجوه النظر والاستدلال هو المسترسل على جميع الوقائع بخلاف غيره من الأصول فان نصوص الكتاب والسنة محصورة مقصورة . ومواقع الاجماع معدودة مأثورة . ثم ماينقل منها تواترا فهو المستند الى القطع وهو معوز قليل . وما ينقله الآحاد عن علماء الاعصار . ينزل منزلة أخبار الآحاد . وهى على الجملة متناهية *

اذا علمت هذا وضح لك أن حاجة الناس الى القياس لاتنقطع . وان فوائده لا تنتهي مادامت الحوادث تترى والزمان يتجدد ولا تظن أن أمد الاستنباط به انقضى بانقضاء زمن الاجتهاد كما انقضى زمن الاستنباط من الكتاب والسنة على مافيه من خلاف لما طرأ على الزمان من فساد . فان المفتي علي مذهب امام معين اذا لم يجد للواقعة التي يسأل عنها نصا لامامه أو لأحد من أتباعه عليها . وكان من أهل النظر والاعتبار . وجب عليه البحث فى المذهب عن نظائرها . ثم يلحقها بها ويعتبر حكمها كحكمها . وكذا القاضى اذا لم يجد لامامه نصا فى القضية وهو على منصة حكمه * فانه يبحث عن نظاهرها من كلام أئمة مذهبه . على أنه لاحرج علي اذا ماقلت أن الحاجة الى القياس * تخرج عن هذه الدائرة فى المعاملات العادية والاجتماعية بين أفراد الناس . والى السياسة المدنية بين الامم والجماعات . فيما يقع بينهم من المعاهدات والاتفاقات * فان الاعتبار بالشيء وإعطاء النظير حكم نظيره . من مقتضيات العقول السليمة . والفطر المستقيمة .

والقياس أيضا للاحاطة بالفقه أساس * ومانع من الاشتباه فى الفروع الفقهية والالتباس . فان من عرف ماخذه . وتقاسيمه وصحيحه وفاسده * وما

يصح من الاعتراضات عليها وما يفسد منها . وأحاط بمراتبه جلاء وخفاء وعرف مجاريها ومواقعها . وراض نفسه باستعمالها وتطبيقها . فقد احتوى على مجامع الفقه وأحاط باسرار الشريعة ودقائقها . وتميزت لديه الاحكام الشرعية أتم تمييز . وناهيك بهذه المزايا التى تجعلك فى شوق شديد الى الانكباب على تحصيله . والمثابرة مع المصابرة على استخراج دقائقه ولم شمله . يسر الله لنا ولك سبيل الوصول الى دقائق أصول هذا الدين الحنيف: ووفقنا وإياك للوقوف على أسراره البديعة . وحكمه البالغة . وبثها بين الانام . أسوة بائمتنا الصالحين . رضى الله عنهم . وجعلنا ممن يحسنون اتباعهم . والسير على نهجهم . والاستضاءة بنورهم . إنه سميع قريب. حسبنا الله ونعم الوكيل . ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم *

ولا يفوتني فى هذا المقام . بعد أن أشبعتك بجلائل مزايا القياس . أن أدفع عنك باذن الله تعالى شر الوسواس الخناس . الذى يوسوس فى صدور الناس . فيوقعهم فى شباك الوهم والالباس .

وذلك من ناحيتين (إحداهما) هى أنك ربما ظننت بعد ماسمعت مزية القياس أنه يفوق غيره من الاصول شرفا ونسبا . وانه أعلى منها كعبا . وهو ظن بين الخطأ فلا يعتبر * فان المزية لاتقتضي الافضلية كماقيل واشتهر : علي ان لغيره من الاصول كالكتاب والسنة والاجماع . من شرف الاصل وكرم المحتد مالايجعل للشك مجالا فى أنه دونها . ولذلك تجد عامة الاصوليين قد أخروه فى البحث عنها * ووجدنا فيه نزاعا وما وجدنا فيها * ورأينا من أنكر دلالته على الاحكام ولم نر من أنكر دلالتها :

كيف لا ولولاها ماكان ولايكون الاعند فقدها . فهو كطهارة التيمم لا تكون الاعند فقد الماء

تيممتكم لما فقدت اولي النهى ومن لم يجد ماء تيمم بالترب

(وثانيهما) هي انك ربما فهمت ان استرسال القياس على جميع الوقائع وعدم

تناهي

تناهي مواقعه . يتنافى مع انضباط مآخذه وضبط قواعده . وهو خطأ أيضا اذ ليس النظر فى الشرع مفوضا الى استصلاح كل أحد . فهو متناهي الاصول والقواعد . غير متناهي الجدوى والفوائد . فجهة التناهي تخالف جهة عدمه . فتفطن هدانا الله وإياك الى سواء السبيل *

﴿ المقدمة فى بيان معنى القياس لغة واصطلاحا ﴾

(معنى القياس فى اللغة)

القياس مصدر قاس ومثله القيس . واختلفت عبارة الاصوليين فى حكاية معناه فى اللغة فقال الاسنوى تبعا للآمدى . معناه التقدير . يقال قاس الثوب بالذراع بمعني قدره اه والتقدير يستلزم المساواة . فاستعمال القياس فى المساواة علي هذا القول مجاز لغوى من اطلاق اسم الملزوم علي اللازم كما نقل عن صاحب البديع . وقيل حقيقة عرفية كما اشاره صاحب مسلم الثبوت وعلي كل فالمناسبة على هذا القول بين المعني اللغوى وهو التقدير وبين المعني الاصطلاحى الآتى بيانه انما هي باعتبار هذا اللازم وهو المساواة . فان المعني الاصطلاحى علي ماسيأتي امامساواة خاصة فيكون من أفراد هذا اللازم أو يتضمنها ويبنى عليها *

اذا علمت هذا ظهر لك ان المقصود من قول الاسنوى تبعا للآمدى : ثم ان التقدير يستدعى المساواة الخ الاشارة إلى وجه المناسبة بين المعنيين اللغوى والاصطلاحي وان مطلق المساواة لازم للتقدير فاذا أطلق القياس عليها كان ذلك مجازا أو حقيقة عرفية كما سبق *

وقيل القياس مشترك اشتراكا لفظيا بين التقدير والمساواة والمجموع (مثال الاول) قست الثوب بالذراع (ومثال الثانى) فلان لايقاس بفلان أى لايساويه (ومثال الثالث) قست النعل بالنعل اى قدرته به فساواه . وهذا القول هو ظاهر كلام العضد كما فهمه السعد فى حواشيه اخذا من ايراده الامثلة الثلاثة * واقتصر ابن السبكى فى شرح المنهاج علي التقدير والمساواة ولم يذكر المجموع